# كلمة دولة قطر

**في الدورة التاسعة والعشرين (29) لمؤتمر الدول الأطراف من الفترة 25 – 29 نوفمبر 2024م**

**لاهاي– هولندا**

**يلقيها**

**سعادة الدكتور/ مطلق بن ماجد القحطاني**

**سفير دولة قطر لدى مملكة هولندا**

**وممثلها الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية**

**رئيس الوفد المشارك في أعمال الدورة**

---

National Statement of The

State of Qatar

by

H.E. Ambassador Dr. Mutlaq bin Majed Al-Qahtani

Permanent Representative of the State of Qatar to the OPCW at the 29th Session of the Conference of the States Parties

November 25 - 29, 2024

**السيد الرئيس /**

**السيد المدير العام /**

**السيدات والسادة أعضاء الوفود المحترمين**

يطيب لنا بداية أن ننتهز هذه المناسبة لنشكر سعادة السفير السيد سلجوق مستنصر ترار، رئيس الدورة الثامنة والعشرين على الجهود التي قام بها خلال الدورة السابقة للمؤتمر، ونهنئ سعادة السفير/ ألمير شاهو فيتش على انتخابه رئيسا للدورة الـ 29 متمنيا لسعادته النجاح والتوفيق في ادارة اعمال هذه الدورة، التي نتطلع فيها لمناقشات بناءة ونتائج إيجابية، وبما يخدم مصالحنا المشتركة، ويعزز من دور المنظمة في تحقيق أهدافها.

**السيد الرئيس/**

شهد العالم، وبالأخص في منطقتنا خلال فترة الدورة السابقة للمؤتمر احداثاً مؤلمة لا يمكن اغفالها، أعنفها العدوان السافر الذي تشنه إسرائيل على قطاع غزة عبر القصف المتواصل باستخدام مختلف أنواع الأسلحة والقنابل والمتفجرات المحرمة التي تلقيها على رؤوس الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ، والتي راح ضحيتها عشرات الاف الضحايا والجرحى، ناهيك عن الآثار بعيدة المدى التي يخلفها إلقاء آلاف الاطنان من المواد الكيميائية المتفجرة في واحدة من أكثف المناطق المدنية المأهولة بالسكان في العالم.

إن هذا العدوان الأشد همجية على غزة، إضافة للاعتداءات المستمرة على لبنان، يمثل انتهاكاً صارخاً للقوانين والأعراف والشرائع الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي هي جزء لا يتجزأ من القانون الدولي، هذا العدوان الذي يشكل جريمة إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يجب المعاقبة عليها.

ومن هنا فإننا نؤكد من جديد دعمنا لطلب دولة فلسطين، الذي قدم إلى الأمانة الفنية للمنظمة، للتحقيق في استخدام اسرائيل للأسلحة الكيميائية، ونثمن قرار المحكمة الجنائية الدولية الأخير بشأن مذكرات الاعتقال الصادرة ضد مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ونشدد على موقفنا الثابت بضرورة مثول مرتكبي هذه الجرائم ومستخدمي الأسلحة الكيميائية أمام المحاكم الدولية لتحقيق العدالة للضحايا والناجين من هذه الانتهاكات الجسيمة والجرائم الوحشية.

**السيد الرئيس/**

لقد اطلعنا على التقرير السنوي للمدير العام للمنظمة، بشأن تنفيذ خطة العمل لتحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وإننا ندعم مساعي المدير العام والأمانة الفنية للمنظمة وجهودهما المبذولة في هذا الشأن، ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو الدول وعلى وجه الخصوص إسرائيل للانضمام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، لمنعها من استخدام هذه الأسلحة المحظورة، ولجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. إضافة لذلك، فإن دولة قطر تشدد على أهمية المشاركة والتعاون البناء لترسيخ الالتزام العالمي بالاتفاقية، ومؤكدين دعمنا للمبادرات المعززة لها لتسريع انضمام باقي الدول الأخرى.

**السيد الرئيس/**

لقد حققت المنظمة إنجازات ملموسة في نزع السلاح الكيميائي والحد من انتشاره، إلا أن مواجهة التحديات المتبقية تتطلب التركيز على التحقق الفعّال والشفاف من التزام الدول بالاتفاقية، والامتثال الدقيق لأحكامها من خلال تعاون دولي مبني على مبادئ مشتركة، ولذا فإن تطوير آليات التحقق وتحديث تقييمات الامتثال لخير دليل على الالتزام الجماعي بمبادئ المنظمة لضمان التنفيذ الأمثل لبنود اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي تعد إطاراً دولياً حيوياً لتحقيق هذا الهدف، وهو ما يتطلب تنسيقاً وثيقاً بين الحكومات والصناعة الكيميائية، مع الاستفادة من

المنصات الدولية والاقليمية، مثل الاجتماع السنوي لممثلي الصناعة الكيميائية والسلطات الوطنية الذي يعقد سنوياً في الدوحة، لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات ومناقشة التحديات والفرص الجديدة.

**السيد الرئيس/**

لقد اطلعنا على تقرير المدير العام الأخير بشأن التقدم المحرز في القضاء على الأسلحة الكيميائية السورية، والإحاطة التي تم تقديمها حول حالة الأنشطة المتعلقة بسوريا، وعليه فإننا نثمن الجهود المبذولة من قبل الأطراف المعنية ونحث على تعزيز التعاون لاستئناف عمليات التفتيش المؤجلة، وضمان معالجة جميع المسائل المعلقة على وجه السرعة وفقاً للالتزامات المنصوص عليها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيمائية والقرارات ذات الصلة.

**السيد الرئيس/**

إن الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، وأمن واستقرار المنطقة، وأصبحت جزءاً من المناقشات الدائرة في أروقة المنظمة واجتماعاتها، ونؤكد من جديد بأن المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة هي الحل الوحيد الأمثل لهذا الصراع، وأن الخيار العسكري لن يزيده إلا تعقيداً، خصوصاً في ظل التطورات العسكرية الأخيرة والقصف المتبادل بين الجانبين. وفي هذا الإطار فإننا ندعم جهود المنظمة لتعزيز التحركات الدولية لإيجاد حل سلمي مناسب لهذه الأزمة، وتوفير المساعدة والحماية من استخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها، ومتابعة الطلبات الفنية المقدمة بهذا الشأن تماشياً مع الجهود الدولية المبذولة في هذا الخصوص.

**السيد الرئيس/**

تلعب التكنولوجيا الناشئة والذكاء الاصطناعي، دورًا حاسماً في تعزيز فعالية وكفاءة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذ مهمتها الأساسية المتمثلة في التخلص من الأسلحة الكيميائية والحد من انتشارها، من خلال تحسين دقة وسرعة التفتيش والتحليل، وتعزيز الأمن السيبراني، وتطوير استراتيجيات جديدة للتعامل مع التهديدات الكيميائية.

وإن دولة قطر إذ تولي أهمية خاصة لدمج هذه التقنيات في عمل المنظمة، فإننا نثمن جهود المدير العام والأمانة الفنية للمنظمة بشأن مراجعة التطورات التكنولوجية، التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، كما نرحب بالنتائج المنبثقة عن المؤتمر العالمي حول دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والذي نظمته المنظمة بالتعاون مع المملكة المغربية الشقيقة خلال شهر أكتوبر الماضي.

وفي الختام، نؤكد بأن دولة قطر، ستبقى على الدوام عضواً فعالاً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي مجلسها التنفيذي وبما يحقق اهدافنا المشتركة.

(ارجو اعتبار هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق الدورة، ونشرها على صفحة المنظمة ومنصة Catalysts)

**شكراً السيد الرئيس.**